مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات

المجلد 10 / العـدد: 01 جوان (2021)،
ص 188 – 203

دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية

A prospective study on the future of Algeria in the African continental free trade area.

حيدوسي أحمد[1]*

[1] جامعة علي لونيسي- البليدة2 (الجزائر)، ahmed.cread@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 25 /2021/04 تاريخ القبول: 2021/05/16 تاريخ النشر: 2021/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل منطقة التبادل الحر الإفريقي التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 2021، ولمستقبل الجزائر ضمن هذا الفضاء من خلال توقيعها على الانضمام في نهاية 2019، قد تمت عملية الاستشراف بالاعتماد على أراء عدد من الخبراء المتخصصين في الشأن الاقتصادي الإفريقي، ليكون استشرافهم لمستقبل إفريقيا ولمستقبل الجزائر داخل هذا الفضاء، يصب في أنه سيكون لإفريقيا مستقبلا زاهرا ومن خلفه الجزائر ببناء هذا الفضاء الاقتصادي للتجارة الحرة، وهذا مشروط بتطبيق الميكانيزمات الاقتصادية الفعلية على أرض الواقع بعيدا عن الشعارات السياسية.

كلمات مفتاحية: استشراف، منطقة التبادل الحر الإفريقية، الجزائر.

تصنيف *JEL* : *XN2*، *XN1*.

Abstract:

The aim of this article is to shed light on the future of African Continental Free Trade Area (AfCFTA) that commenced operating on January 2021, and forecasting as well the future of Algeria within this area after its adherence by the year of 2019. This prospective study is mainly based on the opinions of many experts specialized in African economy. It has showed that there is a bright future for both Africa and Algeria in this area. Yet, this endeavor requires a real and an effective application of economic mechanisms and a cooperation between economic agents.

* المؤلف المرسل

Keywords:African continental free trade area; AfCFTA; prospective;Algeria.
Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1.مقدمة

دشنت إفريقيا عام 2021 بإطلاق أكبر تجمع اقتصادي وهو اتفاقية منطقة التبادل الحر، في العالم يشهد المزيد من التكتلات والتقارب بين الدول في علاقاتها الاقتصادية، فقد أصبحت علاقات الدول تقوم على المزيد التكامل والترابط ولبناء تكتلات اقتصادية إقليمية ، حيث أخذت هذه الظاهرة حيزاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية سواء كان في الإطار الثنائي أو الشبه إقليمي أو الإقليمي، في ظل نظام عالمي يقوم على مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، جعلت العالم يبدو مثل قرية صغيرة من فتح الفضاءات الحرة وحرية تنقل الأشخاص والسلع، إذ لا تقتصر هذه الفضاءات على الجانب الاقتصادي فقط بل تعمل على مد جسور التواصل المجتمعي وتبادل الثقافات، ويوجد العديد من التكتلات الاقتصادية في العالم على غرار التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا)، تكتل دول البريكيس (Brics)، رابطة جنوب شرق أسيا (أسيان)، الإتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر الإفريقية.

وإذا نظرنا إلى أفريقيا نجد أنها تأخرت كثيرا على المستوى العالمي في مثل هذه التكتلات، فقد ظلت القارة الإفريقية لقرون طويلة الحلقة الأضعف والأكثر معاناة، إذ خضعت لسيطرة القوى الكبرى، فكان التوجه الأول نحو أفريقيا من طرف هذه الدول الاستعمارية بعد ظهور الثورة الصناعية نظرا لاحتياجاتها من الموارد الأولية إلى أن توقف بانشغالهم بالحرب العالمية الأولى 1914، ثم عادت مرة ثانية فكرة التوجه نحو أفريقيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كحلبة للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى غاية انهيار جدار برلين، إلا أننا نشهد محاولة ثالثة للتوجه نحو أفريقيا باعتبارها منطقة مازلت تحتوي على موارد خام كبيرة من جهة ومن جهة أخرى سوق جيد لتصرف المنتجات، في ظل هذا التسارع المحموم على أفريقيا بظهور دول جديدة تريد أن توجد لها مكانة في الفضاء الأفريقي كالهند والصين وتركيا والبرازيل، تحاول أفريقيا أن تتوحد حتى لا تكون سوق لتصريف منتجات الدول المتصارعة وتبني نفسها وتوجد لها مكانة بين الفضاءات الاقتصادية الدولية، وأملا في تغيير الواقع الإفريقي المتردي انبعثت محاولات لرأب الصدع وتجاوز حالة الجمود والارتهان حيث انطلقت جهود حثيثة لبعث إفريقيا، لتتويج هذه المجودات باتفاق تاريخي لأعضاء دول الاتحاد الإفريقي المجتمعة بنيامي بالنيجر في يوم 08 جويلية 2019، على إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أما بالنسبة للجزائر فقد حاولت إيجاد مكانة لها في هذا الفضاء الجديد (ZLECAF)، فقد كان الانضمام الرسمي بالمصادقة يوم الأحد 15 ديسمبر 2019 بالعاصمة الغانية أكرا، لتكون بذلك الدولة رقم ثلاثون، من خلال ما سبق تبلور لنا معالم الإشكالية التالية:

كيف نستشرف مستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية؟

وللتحكم أكثر في الدراسة تم طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية

- ماهية منطقة التبادل الحر في إفريقيا؟ ما هي معوقاتها وتحدياتها؟
- كيف نستشرف مستقبل منطقة التبادل الحر في إفريقيا على الأصعدة؟
- ما هو الدور الذي يمكن للجزائر تلعبه مستقبلا في منطقة التبادل الحر الإفريقية؟

– أهداف الدراسة:

- توفير مادة علمية يمكن الاعتماد عليها في الدراسات القادمة من أجل وضع إستراتيجية مستقبلية للجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقي.
- إبراز أهمية التوجه الجزائري نحو العمق الإفريقي خاصة أنها دولة جارة للدولة التي ستحتضن مقر منطقة التبادل الحر.
- استكشاف الفرص المستقبلية وتثمينها.

2. الاستشراف.

يعتبر مصطلح الاستشراف من العلوم الحديثة التي أدرجت بجامعاتنا في الدراسات الاقتصادية، إلا أن الاهتمام بالمستقبل ومعرفة عاديات الزمان كانت من اهتمامات الشعوب والدول باختلاف أعراقها منذ القدم من أجل معرفة مستقبلها وكيف سيكون.

1.2– مفهوم الاستشراف: يمكن تحديد مفهوم الاستشراف من خلال.

من الناحية اللغوية فحسب موسوعة رائج فإن استشرف الشيء معناه رفع بصره ينظر إليه (https://r2ej.com)، أما في لسان العرب أن كلمة يستشرف معناه يضع يده على حاجبيه كالذي يستظل من الشمس حتى يبصر الشيء، لذلك فالاستشراف هو وضع اليد على الحاجب والنظر لتكون لك القدرة على الإدراك.

- أما اصطلاحا وهذا هو موضوع دراستنا، فالاستشراف هو تجنب قصر النظر، أي النظر الطويل المدى بتمعن، فالكاتب إدورارد كورنيش يعتقد أن الاستشراف هو مهارة يمكن أن نتعلمها، وبإمكان مثل هذه

المهارة أن توفر نا فوائد عظيمة أكثر من أي مهارة أخرى يمكننا اكتسابها، فالاستشراف يمكننا أن نتوقع العديد من المخاطر والفرص التي ستواجهنا في المستقبل(إدورارد كورنيش، 2007،ص25)، الشيء الوحيد الأسوء من أن تكون أعمى هو أن تملك البصر وتفقد البصيرة، فالاستشراف حسب قاموس جامعة كيمبرج "هو القدرة على الحكم بطريقة صحيحة على ما سيحدث مستقبلا وتخطيط تحركاتك بناءا على تلك المقدرة"

فالاستشراف هو تلك القدرة على الفهم الأفضل لما يدور حول الإنسان من فرص ومخاطر بالإضافة إلى القدرة على الوصول لأفضل خيار يمكن تنفيذه نحو المسار المرغوب.

2.2– مفهوم علم الاستشراف: يمكن تحديد مفهوم علم الاستشراف من خلال ثلاث أبعاد هي تحليل الماضي لاستخلاص الدروس والعبر، استكشاف الحاضر من خلال فهمه وتفسيره، وفي الأخير صناعة المستقبل بطريقة منهجية علمية.

3.2– أهمية علم الاستشراف بالنسبة للدول: اهتمت الشعوب منذ القدم بمعرفة مستقبلها، وتعد الحضارات الغابرة خير مثال ذلك، فقد اهتم القدماء كالبابليين والإغريق والفراعنة بالمستقبل وجعل مكانة مقربة لكل من يستشرف المستقبل ويتكهن، إذ أن لكل قائد كاهن منجم خاص به يستشار في السلم والحرب، فقد ارتبط الاستشراف بالتكهن والتنجيم، أما اليوم فهو عملية علمية تقوم على دراسة البيانات التاريخية للوصول لاختيارات الصحيحة التي توصل لمستقبل مرغوب(طارق عمر، 2008،ص،ص21،07) ، ويمكن تلخيص أهمية الاستشراف بالنسبة للدول فيما يلي(طارق عمر، 2008،ص28):

- يوفر قاعدة منهجية لصياغة الإستراتيجية ورسم الخطط المستقبلية للدول؛
- تحدد المدة الزمنية لعملية اتخاذ القرار بمعنى يجيب على السؤال متى يجب اتخاذ القرار؛
- يقوم باستكشاف المستقبل بمساعدة آليات وتقنيات خاصة؛
- يساعد متخذي القرار على اختيار البدائل المتاحة لمستقبل أفضل وفق مخطط زمني.

4.2– أدوات الاستشراف: للقيام بالدراسات المستقبلية يكون الباحث أمام خياران أساسيان هما:

- المنهج الكمي: ويستخدم الباحث الأساليب الرياضية والإحصاء وكمثال على ذلك نجد السلاسل الزمنية والمحكاة على الحاسوب من خلال برامج مثل (Eviews).

- المنهج الكيفي: فالمنهج الكيفي لا يعتمد فيه الباحث على التحليلات الإحصائية وإنما على التفكير الطوباوي من أجل رسم صورة مستقبلية من خلال الخيارات المتاحة ، من أهم التقنيات الكيفية المستعملة

في الدراسات الاستشرافية نجد :البحث المسحي، تقنية السيناريوهات، المستقبلات التشاركية، تحليل التدرج السببي، التنبؤ الرجعي ...الخ

5.2– تقنية العصف الذهني في الاستشراف: تم ابتكار هذه التقنية من طرف اليكس أوزبون سنة 1953 في كتابه التحليل التطبيقي، ويقصد بتقنية العصف الذهني هي طريقة تهدف إلى توليد الأفكار وزيادة لابتكار لإيجاد الحلول المرغوبة (أمين عويسي، 2018، ص 34) ، والعصف الذهني هو تقنية من تحاول من خلاله مجموعة من الخبراء عن طريق إبداء أرائها في موضوع معين قصد بناء صورة عامة عن لذلك الموضوع ومنه الاستشراف له، وتتم خطواته كما يلي(chaucey Wilson,2013,p03):

- تحديد المشكلة من طرف الباحث؛
- اختيار فريق من الخبراء، وطلب منهم تقديم تصوراتهم للمشكلة؛
- جمع أراء الخبراء وتحليلها؛
- الاستشراف للموضوع الدراسة بالاعتماد على آراء الخبراء.

3. التجارة الحرة وتاريخ نشأة منطقة التبادل الحر في إفريقيا.

1.3– تعريف التجارة الحرة: هي نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر تتفق على إلغاء التعريفات الجمركية على معظم أو كل السلع والخدمات المتبادلة بينها وقد يمتد إلى إلغاء الحصص والتفضيلات بهدف تنمية التبادل البيني نتيجة التخصص وتقسيم العمل الدولي وبالتالي يكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

2.3– تاريخ ونشأة منطقة التجارة الحرة في إفريقيا: بدأ التفكير في إنشاء منطقة التجارة الحرة في إفريقيا منذ 17 سنة وتعتبر الفكرة وليدة الإتحاد الإفريقي الذي يتكون من جزئين أحدهما سياسي والأخر إداري والذي يعني بالمسائل السياسية والاجتماعية أكثر منها الاقتصادية فكان لزاما التفكير في إنشاء اتفاقية تجارية تضمن انسيابية وحرية التجارة بين دول الإتحاد الإفريقي حيث تهدف إلى إنشاء سوق موحدة تليها حرية الحركة والعملة.

بدأ التخطيط لأول اتفاقية جدية في عام 2013 بالإضافة إلى المفاوضات التي عقدت في 2015 عبر القمم المتتالية للإتحاد الأوروبي ثم عقد منتدى التفاوض الأول في فبراير 2016 تلته ثمانية اجتماعات.

وفي مارس 2018 وافق وزراء التجارة في الإتحاد الإفريقي على المشروع واستمرت المفاوضات في 2018 الخاصة بمناقشة سياسات الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية إلى أن توجت بتوقيع الاتفاقية من طرف 49 دولة عضو في الإتحاد الإفريقي في العاصمة الرواندية كيغالي في 21 مارس 2018 واستلزم الأمر توقيع 22 دولة حتى تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وفي جانفي 2020 تم تقديم المسودة كاملة إلى جمعية الإتحاد الإفريقي.

3.3– العضوية في منطقة التبادل الحر الإفريقية: وقعت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على الاتفاقية الأولية (المسودة) بما في ذلك الجزائر، واعتبارا من فيفري 2019 كانت 52 دولة من أصل 55 دولة من دول الاتحاد الإفريقي قد وقعت على الاتفاقية ما عدا نيجيريا التي يقدر ناتجها المحلي الإجمالي الإفريقي متقدمة على جنوب إفريقيا حيث أكدت الحكومة النيجيرية أن عدم توقيعها يرجع إلى التأخير وتريث وليس بنيتها الانسحاب كما وعدت بالتوقيع على الاتفاق بعد إجراء المزيد من المشاورات مع الشركات المحلية لضمان موافقة القطاع الخاص على الاتفاقية.

وخلال قمة نيامي بالنيجر للدورة العادية 35 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في 05 جويلية 2019 تم اختيار دولة غانا لاحتضان مقر أمانة منطقة التجارة الحرة الإفريقية في المستقبل، من بين كل السنغال وكينيا ومدغشقر(وكالة الأنباء الجزائرية،2021) ، و أجريت مباحثات بشأن كيفية عمل هذا التكتل على وجه الدقة.

4.3– مهام ومعوقات منطقة التبادل الحر في إفريقيا: سنعرض مهام منطقة التبادل الحر في إفريقيا وكذا بعض المعوقات والقيود التي تقف حاجزا في وجه التكامل الاقتصادي الإفريقي، ويمكن حصر أهم مهام منطقة التبادل الحر الإفريقية في:

1/ تحرير التجارة بين الدول الإفريقية؛

2/ رفع القيود الجمركية بين الدول المتبادلة ضمانا لانسيابية التجارة بينهما؛

3/ تنمية الاقتصاد الإفريقي على جميع الأصعدة؛

4/ تعزيز الوحدة و التضامن بين الدول الإفريقية على الصعيد الاقتصادي؛

5/ الارتقاء بآليات تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي والهيكلي للاتحاد الإفريقي؛

6/ وقف تهميش القارة اقتصاديا؛

أما معوقات وتحديات منطقة التبادل الحر في إفريقيا فيمكن القول أنه بعد مرور وقت طويل من التفاوض الصعب لإطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة في إفريقيا إلا أن المشروع يواجه العديد من العقبات

والتحديات حيث أعلنت مديرة مركز "**اترالاك**" القانوني في جنوب إفريقيا **ترودي هارتزنبرغ** أن المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد وذكرت أن من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020 والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات.

هذا فيما يخص الجانب الفني أو التقني لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية أما عن باقي المعوقات فنحصرها فيما يلي:

1/ عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول فرادى،

2/ تفاوت الأحجام الاقتصادية للدول الأعضاء وموقف القطاع الخاص (حالة نيجيريا التي ماطلت في انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية)،

3/ ضعف البنية التحتية الكافية لتسيير المبادلات والتي تنعكس في نقص شبكات الطرقات،والسكك الحديدية والمنشآت القاعدية التي تسهل نقل البضائع؛

4/ عدم وجود تنوع في مصادر الدخل التي ترجع إلى اعتماد أغلب دول إفريقيا أساسا في صادراتها على المواد الأولية والخام كالمواد البترولية والحديد والفوسفات وغياب صناعات رائدة أخرى؛

5/ تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة وسوء التسيير الإداري يشكل تحديا حقيقيا يهدد أي تكامل اقتصادي؛

6/ الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول بالإضافة لعدم استقلالية القرار السياسي حيث تعد إفريقيا من أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انفلات أمني وتدخل أجنبي وانتشار للجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود؛

7/ عدم اعتراف مفوضية الإتحاد الإفريقي إلا بثمانية من التكتلات الاقتصادية فقط كلبنات لتكامل في حين أن القارة يوجد بها ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية والتي نذكر منها، اتحاد المغرب العربي (UMA)، السوق المشتركة الشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)، تجمع دول الساحل والصحراء(SEN-SAD)، الجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا(EAC)، الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق أفريقيا (IGAD)، المجموعة الاقتصادية لدول لغرب أفريقيا(ECOWAS)، الشراكة الجديدة لتطير إفريقيا (NEPAD)، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية(SADC)، الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية(SACU)، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)... الخ؛

8/ عدم وضع شروط ومعايير مسبقة ضمن التجمعات الإفريقية والتي ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الانضمام إلى هذه التكتلات ونتيجة لذلك تتمتع أغلبية دول إفريقيا بعضوية في أكثر من تكتل إقليمي مما يخلق تداخلا وتشابكا كبيرا بين معظم التجمعات القائمة فتتعدد التزامات الدولة وقد تتضارب في بعض الأحيان حيث تصبح مضطرة لتبني أكثر من سياسة وحاصل القول أن التشابك والتداخل بين التكتلات الإقليمية يقوض التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة؛

9/ إنتهاج معظم الدول سياسة حمائية، وهذا بسبب عدم الاستقرار في الشؤون الإفريقية وجود خطر نشوب حروب تجعل معظم البلدان تميل إلى الانغلاق وعدم الاعتماد على الخارج بالإضافة إلى سياسة دعم المنتوج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة وخوف بعض معارضي مشروع المنطقة الحرة أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة متدنية السعر؛

10/ ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود مما يجهض معظم تجارب التكامل الإفريقي على المستوى القاري أو الإقليمي؛

11/ تجاوز الأهداف والغايات المنشودة للقدرات والمقومات الفعلية الذي يؤدي إلى الإخفاق في تحقيقها وأحسن مثال على ذلك هو ما سعت إليه نيباد وأثبتت فشلها؛

12/ تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية وإتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة؛

4. استشراف مستقبل منطقة التبادل الحر الإفريقي ودور الجزائر فيها.

ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير له أن منطقة التبادل الحر الإفريقية يحتمل أن تغير قواعد اللعبة على المستوى الاقتصادي على نحو مماثل للتغيير الذي عزز النمو في أوروبا وأمريكا لكن في المقابل حذر من أن خفض الرسوم وحده لن يكون كافيا، بل التحسين اللوجيستي مثل الخدمات الجمركية والبنية لتحتية تكون فاعليته أكثر بأربع مرات من تخفيض الرسوم الجمركية، وانطلاقا من هذا نحاول في هذا المحور استشراف مستقبل التجارة الحرة في إفريقيا انطلاقا بالجزائر.

1.4– دور الجزائر في منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية: تعد الجزائر الدولة الأكبر مساحة في إفريقيا، وتمتلك موقعا استراتيجيا هاما على الخارطة الاقتصادية والجيوسياسية، كونها تعتبر بوابة إفريقيا والمنفذ الرئيسي للضفة الأخرى من المتوسط، وتتطلع الجزائر للعب دور أكبر ينسجم مع إمكانياتها على المستوى الإفريقي، وصادقت الجزائر أواخر سنة 2019 بالعاصمة الغانية أكرا على اتفاقية منطقة التبادل

الحر الإفريقية خلال اجتماع مجلس وزراء التجارة الأفارقة المنعقد بأكرا الذي حضره وزير التجارة الجزائري الأسبق سعيد جلاب، حيث ستسمح مصادقة الجزائر على الاتفاقية بالمشاركة بشكل حثيث في المفاوضات كدولة طرف في المسائل المتعلقة بتشغيل منطقة التبادل الحر لاسيما المسائل التي تظل عالقة وتلك المتعلقة بالقواعد الأصلية وبولوج سوق الخدمات.

كما جاء في البيان ذاته أن هذه المصادقة تسمح أيضا للجزائر بالحصول على مقعد في مجلس الوزراء لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وهي الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف نصوص المنطقة وإعداد المرحلة الثانية للمفاوضات التي ستعالج الملكية الفكرية والمنافسة وكذا الاستثمار.

بهذه المصادقة تكون الجزائر العضو الثلاثين من مجموع الدول الإفريقية التي تنضم رسميا إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية.

من جانب آخر يتأسف الخبير الاقتصادي، **كمال رزيق** في تصريح له لقناة الجزيرة والذي أصبح لاحقا وزيرا للتجارة خلفا لجلاب، كون الجزائر لم تحضر نفسها بشكل جيد ولم تهيء مؤسساتها واقتصادها للمنافسة على التصدير، فهو قطاع هش وأمامه تحديات كبيرة خاصة ما يتعلق بقابلية المنتجات المحلية للتنافس بسبب اعتمادها الكبير على المواد الأولية أو قطع الغيار المستوردة مما يجعل تكلفتها غير متحكم فيها و بالتالي صعوبة أن تكون تنافسية.

أضاف في السياق أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على نموذج مرتبط بمشكلة التمويل بالعملة الصعبة التي هي رهينة تقلبات أسعار النفط في العالم، كما أضاف أيضا أن ضعف الاقتصاد الريعي في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة.

وأوضح أن منطقة التبادل الحر ستسمح للمنتجات الأفريقية بمنافسة المنتج المحلي وتجعل الجزائر سوقا لسلع دول كبرى مثل مصر والمغرب ونيجيريا وغيرها مما يرفع فاتورة الإستيراد بدل رفع مداخيل التصدير.

أما الوزير السابق **مصطفى بن بادة** فقد شدد على مصاحبة الخطوة بإرادة سياسية قوية وبقرارات جريئة لضمان نجاحها، بإنشاء فروع للبنوك الجزائرية في الدول الإفريقية، وتبقى النتائج المرجوة من هذه العملية مرهونة حسب المسؤول الحكومي السابق بإطلاق سياسات جديدة لتطوير الاستثمار وتحرير المبادرات وتسهيل الإجراءات الإدارية مع تنويع وتكثيف الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات القابلة للتصدير من أجل كسب معركة التنافسية.

أما الخبير الاقتصادي **مقيدش مصطفى** فقد ذهب في نفس الطرح في إنشاء فروع للبنوك العمومية في الدول الإفريقية على غرار واستحداث آليات ناجحة لمراقبة الجودة عبر الحدود والتأكد من البنية التحتية

للنقل خاصة البري منه كطريق الوحدة الإفريقية، ويستشرف الخبير الاقتصادي مقيدش مصطفى أن بانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الأفريقية سيعود بفوائد جمة على الاقتصاد الوطني لا سيما وأن الجزائر تمتلك الطريق السيار شمال-جنوب الذي يصل إلى غاية حدود دولة النيجر بمنطقة الساحل الإفريقي الذي يعطي للاقتصاد الجزائري العمق الاستراتيجي بالنسبة للصادرات وكذا التبادلات التجارية بين دول المنطقة ولما لا يكون ثمة تعاون على المستوى الطاقوي من خلال خط أنابيب الغاز العابر للصحراء(NIGAL)، ولإنجاح هذا الانضمام كان لابد من وضع آليات وميكانيزمات على رأسها تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح المنظومة البنكية.

وفي رأي أخر للخبير الإقتصادي **فريد بن يحي** الذي يستشرف نجاح انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقي بضرورة تدعيم السفارات الجزائرية في إفريقيا بملحقتين اقتصاديتين وملحقين تجاريين ذوي كفاءات علمية عالية المستوى في التجارة والاقتصاد لدراسة السوق الإفريقية دراسة علمية اقتصادية لتسهيل تنقل رجال الأعمال عن طريق تفعيل دور مجالس رجال الأعمال كمحرك في تطوير وتنمية التبادلات التجارية والشراكة، أما عن الشق الثاني فيؤكد الخبير أنه على البنوك الوطنية أن تراجع هيكلتها على مستوى تحويل الأموال وأن تكون ممثلة في القارة السمراء بالإضافة إلى دعم قوافل شحن البضائع من خلال إنشاء شركات شحن وكذا فتح خطوط جوية من الجزائر إلى عموم دول إفريقيا وجدير بالذكر بأن إقبال الجزائر على هذه الاتفاقية سيمنح المنتجات الجزائرية إعفاء من الرسوم الجمركية مقداره90% نحو الأسواق الإفريقية.

أما مدير العام للتجارة الخارجية السيد **خالد بوشلاغم** فأنه ستتشرف مستقبل واعد للجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية إذا ما تم الاستفادة كليا من الامتيازات التي تقدمها هذه المنطقة فإنه من الضروري بالنسبة لكل دولة عضو إعداد إستراتيجية وطنية ولتحقيق ذلك وضعت الجزائر و بدعم من مركز التجارة الدولية بجنيف وبالتنسيق الوثيق مع جمعيات المتعاملين الاقتصاديين إستراتيجية وطنية خماسية خاصة بالتصدير لفترة 2019-2023، وتم تحديد في مشروع الإستراتيجية الوطنية للتصدير من خلال منسقها الوطني السيد **عيسى زغماتي**، أربع قطاعات إستراتيجية هي الصناعات الميكانيكية، والصناعات الغذائية والمنتجات الفلاحية، الصناعات الصيدلانية، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة،

أما السيد **داريوس كوراك** ممثل مركز التجارة الدولية بجينف (ITC) يستشرف دور فاعل ومهم للجزائر في المنطقة، إذا تم تحديد القطاعات ذات الأولوية كقطاع صناعة السيارات والفلاحة والبيتروكيمياء والطيران والفضاء إلى وضع خطة عمل لتطوير التجارة الخارجية موضحا أن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقدراتها المتنوعة وكالة الانباء الجزائرية، 2018).

أما النائب البرلماني والأستاذ الجامعي في الاقتصاد **الهواري تيغرسي** فإنه لم يستشرف مستقبل زاهر لانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقي، فهو بصفته عضو لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الجنوب الإفريقية، اعتبر أن الجزائر قد تأخرت كثيرا في التوجه نحو إفريقيا، رغم المكانة التي تمتلكها الجزائر لدى شعوب وحكومات هذه الدول، وأن هذه الدول الإفريقية خطت خطوات كبيرة في التكامل بينها ويصعب على الجزائر التكامل معها لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية، ولذلك يستشرف مستقبل أفضل ودور أكبر للجزائر في فضاء الاتحاد المغرب العربي

2.4– استشراف مستقبل التجارة الحرة في إفريقيا: وفقا للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة(ECA)، فإنه من المتوقع أن تحقق اتفاقية التجارة الحرة القارية نموا بأكثر من 50% من التجارة البينية في إفريقيا والتي لا تتجاوز 20%، بإضافة 76 مليار دولار من الدخل لبقية العالم (www.al-binaa.com),

أ/ **التجارة:** تعتبر التجارة الداخلية في القارة إفريقيا في الوضع الحالي ضعيفة جدا، فحسب الخبير الاقتصادي ووزير الاستشراف و السياسات العامة السابق بالتوغو السيد **كاكو نبوكبو**، أن التجارة البينية في إفريقيا تمثل 15% فقط من حجم التجارة لديها فمقارنة بالقارة الأوروبية، حيث نجد أن التجارة الداخلية بين الدول الأوروبية تتخطى حاجز 60%، و55% بدول أمريكا الشمالية، و45% في دول آسيا، كم أن السياسة الاقتصادية التي تنتهجا هذه الدول التي تركز فقط على استقرار الأسعار عند معدل تضخم 2%، لم تستطع النهوض باقتصاديات هذه الدول وبالتالي الدفع بالصادرات، فالملاحظ دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا كلها تعاني من عجز في السجل التجاري لها ماعدا دولة ساحل العاج التي صنعت الاستثناء (kako nubukpo, et autres, 2016,P43). والغريب في الأمر أن إفريقيا تعد القارة الأكبر من حيث عدد السكان المشاركين مما يؤهل هذا الاتفاق ليكون أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة(حكيم نجم الدين،2021)، فدون تحرير التجارة البينية بين الدول الأفريقية لن تستطيع القارة الأفريقية النهوض باقتصادياتها، وذلك لأن التجارة حققت وستظل تحقق إسهاما ضخما في اقتصاديات العديد من البلدان المتقدمة.

ولعل الثابت في الأعراف الاقتصادية أن التجارة تمكن البلدان من التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستطيع إنتاجها بأسعار رخيصة مقابل سلع أخرى تستطيع دول أخرى توفيرها بتكلفة أقل، كما توفر

التجارة الوسائل المادية من حيث السلع الرأسمالية والمعدات والمواد الخام والسلع من المصنعة التي تكون ذات أهمية حيوية للنمو.

ومما سبق يمكن أن نستشرف أنه يمكن أن يزيد حجم التجارة البينية الإفريقية من 150مليار دولار في الوقت الحالي الى 220 مليار دولار بحلول عام 2022 ومن المتوقع أن تزيد نسبة التجارة البيئية في إفريقيا من 18 % في الوقت الحالي إلى 25 % بحلول 2023 وإلى 50 % بحلول 2040. بينما يتوقع الاتحاد الأفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة الحركة التجارية بين بلدانها إلى نسبة 60 %بحلول 2022.

ب/ القطاع الخاص: اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطوير والمشاركة في السوق الإفريقية من خلال إلغاء القيود بين دول القارية لهذا ينبغي على الدول الإفريقية أن تفسح مزيدا من المجال القطاع الخاص من أجل الإسهام في تحقيق النمو والتنمية في القارة لاسيما وأن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يأتي إلا من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي ويعد تسيير خدمات الاقتصاد المتسم بالكفاءة أحد العناصر الأساسية في مجال تطوير الاقتصاديات التنافسية، فيعتبر البنك الإفريقي للتنمية أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة (www.afdb.org ,2021) .

ت/ قطاع الخدمات: لا شك أن اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية سوف تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات وزيادة نسبة مشاركته في الاقتصاد الأفريقي، فقد تطورت نسبة إسهام قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل إفريقيا جنوب الصحراء من 50,7%عام 2010 إلى 52,5 % عام 2018 ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أنها تحتاج إلى المزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات وإذا تم المقارنة بين إفريقيا جنوب الصحراء وبين المناطق الأخرى في العالم سنلاحظ أن جميع المناطق تسبقها من حيث نسبة إسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أننا نلاحظ أن هناك ازدياد في منحنى إفريقيا جنوب الصحراء عبر السنوات في مقابل استقرار في منحنى المناطق الأخرى المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية ما يعني أن معظم البلدان الإفريقية تدرك الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل لاسيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والمجالات التكنولوجية المتطورة وتعتبر صناعة الخدمات مثل النقل والخدمات البنكية والتأمين والطاقة والتعليم والخدمات الصحية من الدوافع الرئيسية للتنمية، بينما تظهر كل من السياحة والبناء حاليا إمكانيات نمو عالية بالإضافة إلى ذلك تعتبر الخدمات السبيل الوحيد لكسب لقمة العيش بالنسبة لكثير من العمال الشباب.

كما أن تعزيز البنية التحية من طرقات وسكك حديدية يسهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة، وقد أعلنت منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة بدكار في نوفمبر 2017 بالسنغال عن مقاربة جديدة لتجسيد أضخم مشروع في البنية التحية تعرفه أفريقيا بانشاء خط سكة حديدية يربط بين شرق إفريقيا بغربها من بورتسودان(السودان) إلى دكار السنغال على مسافة 10100 كيلومتر يربط بين عدد من دول وهي السودان، التشاد، النيجر، نيجيريا، مالي، بوركينافاسو، السنغال، ويربط كذلك غامبيا، غينيا غربا وليبيا والكاميرون وأوغندا (www.spa.gov.sa).

ث/ الصناعة: تعد القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم ازدحاما بالسكان حيث تضم أكثر من 16 % من سكان العالم وعلى الرغم من ذلك فإن إفريقيا لا تمثل حاليا سوى أقل من 2 % من التجارة الدولية والتصنيع العالمي، وحسب تقرير للأمم المتحدة: يتطلب ظهور إفريقيا الاقتصادي وانتقالها من قارة ذات الدخل المنخفض إلى الاقتصاديات متوسطة الدخل تحويل الهيكل الاقتصادي من الأنشطة الزراعية والاستقلالية إلى قطاعات حيوية أكثر لتخلق قيمة مضافة أكثر مثل الصناعات التحويلية و السياحة... الخ.

إن الإسهامات الهامة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في مساعدة إفريقيا على التغلب على تحدياتها التنموية الحرجة معترف بها بوضوح في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة والتي تدعو إلى بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار. وأجندة عام 2063 التي تشملها خطة الطموح الأولى لخطة التنفيذ العشرية الأولى في إطار " **إفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة**"، ولأجل ذلك تحتاج البلدان الإفريقية إلى تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة البينية الإقليمية التي يمكن أن تلعب دورا هاما في تسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والطاقة في إفريقيا إلا أن القارة مازالت تتداول قليلا من نفسها (www.unido.org).

كما يعتبر البنك الدولي أن الصناعة في إفريقيا ترتكز على الصناعات التحويلية الغذائية و يستشرف أنها ستكون المحرك الرئيس للتنمية إذ يتوقع نمو حجم السوق من 300 مليار دولار في 2020 إلى 1000 مليار دولار في حدود 2030 (www.banquemondial.org/afrique) .

ووفقا للجنة الأمم المتحدة لإفريقيا بانضمام 55 دولة إفريقية إلى منطقة التجارة الحرة والتي تغطي أكثر من 1.2 مليار شخص وناتج محلي إجمالي يصل إلى 2.5 ترليون دولار وتضيف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن التجارة البيئية الإفريقية من المرجح أن تزداد بنسبة52.3% بحلول عام 2020 بموجب اتفاقية التجارة

الحرة الإفريقية ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تحصل إفريقيا على المزيد من الوظائف الصناعية والقيمة المضافة بسبب التجارة البيئية الإفريقية وبالتالي الإسهام في التحول والازدهار في أجندة الإتحاد الإفريقي لسنة 2063 وجدول أعمال سنة 2030.

3.4– استشراف العملة الإفريقية الموحدة: يعود الحديث عن عملة إفريقية موحدة لنحو ثلاث عقود من الزمن عند توقيع اتفاقية أبوجا بنيجيريا عام 1991، والتي من خلالها خططت دول الإتحاد الأفريقي ال55 لإصدار العملة موحدة بهدف تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية والنهوض باقتصادياتها من خلال التكامل الاقتصادي يقضي على الفقر و يدفع بإفريقيا إلى الاقتصاد العالمي، والعملة الإفريقية "**الأفرو**" هي أحد الطموحات التي يسعى إليها الاتحاد الإفريقي ضمن حزمة من الإجراءات خطط لها على المدى البعيد منها إنشاء بنك الإفريقي المركزي في حدود 2028 مركزي وصندوق نقدي بحلول عام 2023.

في الوقت الذي يسعى فيه الإتحاد الإفريقي الإنشاء عملة موحدة لكل دول إفريقيا، برزت عملات أخرى موحدة بين بعض الدول في إفريقيا، حيث وقعت 5 دول في شرق إفريقيا في كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا وبورندي، على بروتوكول إقامة سوق مشتركة واتحاد جمركي واحد بالإضافة إلى عملة موحدة، فالبروتوكول الذي تم توقيعه في 2013 حدد مدة 10 سنوات للبدء الفعلي في التنفيذ في المقابل تسعى دول غرب ووسط إفريقيا منذ عام 2009 عندما قررت دول المنطقة النقدية لغرب إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا إطلاق عملة موحدة في2015 تسمى" **إيكو**" لكن الأمر تأخر حتى 2020 ، فالفرنك الإفريقي الذي تستعمله الدول 14 يرتبط بالعملة الفرنسية منذ نشأته بموجب اتفاقية الأسعار صرف العملات صدقت عليها فرنسا عام 1945 عندما تأسس صندوق النقد الدولي حسب الاتفاقية فإن أرصدة العملات الأجنبية توضع في الخزانة الفرنسية التي تعتبر البنك المركزي لهذه الدول الموقعة، بالإضافة لاعتبار فرنسا ضامنا للفرنك الإفريقي أمام باقي العملات وبسبب تدهور وضع اليورو الذي يرتبط به الفرنك الإفريقي يطلق عليه **سيفا** أيضا. يراد ل "إيكو" أن تكون بديلا له من قبل 15 دولة بينهم المغرب الذي أعلن استعداده للتخلي عن الدرهم واستخدام الإيكو من جهة أخرى.

ويقول الخبير الاقتصادي الكاميروني Martial Ze Belinga أن إصدار أي عملة في العالم يتطلب إجراءات وميكانيزمات معقدة وهي غير متوفرة حاليا، من خلال اختيار نظام صرف معين، إنشاء بنك مركزي موحدة وتحديد طريقة تسييره، كما أن أي عملة تمثل سيادة الدولة فلذلك طرح عملة جديدة يتطلب قرارات سياسية وهو ما أوجد صعوبات في ذلك، فلو نظرنا للتجربة الأوروبية فقد احتاجت أوروبا

إلى 40 سنة لطرح عملتها الموحدة الأورو، بينما احتاج الدولار إلى 102 سنة لاستعماله في كل أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية (www.tv5mondeinfo) .

يقول الخبير البنكي "**محمد عبد العال**" أنه كان مخططا للعملة أن تنطلق عام 2028 ولكنه تم تقليص المدة إلى 2020 وهو ما اعترضت عليه مصر حتى تتمكن من تطبيق سياسات جديدة وطلبت التأجيل لعام 2023 وللإشارة فان مصر قامت بتعويم عملتها في عام2016.

ويرى الدكتور **عمر الكتاني** أستاذ الاقتصاد بجامعة الرباط أيضا أن الحديث عن عملة إيكو سابق لأوانه حيث يجب أن يكون اقتصاد الدول التي ستشارك في الأمر متقاربا ولا يتجاوز معدل التضخم فيها 2.5% والمديونية 3 %، كما يعتقد أيضا أن الأوروبيون قاموا بتوحيد عملتهم بعد مراحل جد معقدة وأشواط حثيثة أبرزها توحيد صناعة الفولاذ والفحم ثم توحيد التجارة الخارجية وبعدها السوق الأوروبية المشتركة ما يعقد عملية توحيد العملة الإفريقية بصفة عامة لأن كل دولة تتبني سياسة اقتصادية مختلفة عن الأخرى وهذا ما تطرقنا إليه آنفا في معوقات قيام منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

5.الخاتمة:

من خلال التصريحات الرسمية فإن منطقة التجارة الحرة في إفريقيا دخلت حيز الخدمة في بداية يناير 2021، وعليه فإن الشعوب الإفريقية تعقد آمالا كبيرة كي تخطو وبثبات نحو بناء نموذج متفرد في العالم، وستدرك ما فاتها في سوق استهلاكية تفوق 1.3 مليار شخص، وبحجم اقتصادي 3.4 تريليون دولار، فإفريقيا تتمتع بمركز فريد يتيح لها استحداث مسار جديد تماما للتنمية واستغلال الفرص الثمينة ببناء أكبر تكتل في العالم يعتمد على تسخير إمكانياتها الطبيعية والبشرية من أجل رخاء شعوبها، إلا أن تحقيق تكامل الشكلي للمنطقة، فقط دون اتخاذ الإجراءات الواقعية لن يحقق المطلوب إذ يجمع الخبراء والباحثون الذين استشرفنا آراءهم على أن تفعيل هذه المنطقة على أرض الواقع قد يحتاج سنوات ليصبح فعليا كأكبر منطقة تبادل في العالم، وأن الإشكالية الرئيسية التي تعطل الاقتصاد الإفريقي على النهوض هي عدم استقلال القرار السياسي، لذلك يجب توحيد الجهود من أجل إفريقيا مستقرة وآمنة، بالقضاء على كل مخلفات الاستعمار هو الذي من شأنه دفع عجلة التنمية وتسهيل التجارة وتطوير البنية التحتية والصناعية.

أما بالنسبة للجزائر فنستشرف مستقبل واعد في هذه المنطقة وستكون أول الخطوات في نهاية 2021 هو استلام الطريق العابر للصحراء الجزائر–لاغوس باستكمال الشطر المتبقي منه في دولة النيجر

كما وعد رئيس دولة النيجر محمد يوسفو، وبهذا تكون الجزائر مرتبطة فعليا بأفريقيا جنوب الصحراء الجزائرخاصة أن هذه المناطق حبيسة تعتمد سواء في تلبية حاجياتها أو في تصدير صادراتها على موانئ الغرب الإفريقي السبعة، داكار بالسنغال، ميناء كوتونو بالبينين، ميناء ابيجان بساحل العاج، ميناء دوالا بالكاميرون، لاغوس بنيجيريا، ميناء تيما بغانا، لذلك سيكون ميناء شرشال هو البديل لما يتمتع به من خصائص حيث أنه حيث أن المدة المستغرقة لنقل البضائع من جنوب أوروبا وشرق البحر الأبيض المتوسط إلى ميناء شرشال أقل بخمس مرات من موانئ غرب أفريقيا و(2) مرات إذا كانت البضائع من شمال أوروبا، كما أن مدة التفريغ في الموانئ حاليا في الجزائر تصل إلى أربع أيام في حين أن هذه المدة تصل حتى 20 يوم في موانئ غرب إفريقيا، وهذا ما يجعل هذا الدول مجبرة على سلوك طريق الجزائر باعتباره أقل كلفة، كما يمكن لطريق الوحدة الإفريقية تموين هذه الدول بالسلع والبضائع المصنوعة في الجزائر أو المستوردة أو حتى نقل صادرات هذه الدول، كما يمكن للطريق توفير خدمات أخرى ومداخيل إضافية ماعدا خدمة النقل، كمراكز الراحة، مراكز التخزين، الإطعام، التجارة.

6. قائمة المراجع:

- طارق عمر " **أساليب الدراسات المستقبلية**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2008.
- إدوارد كورنيش" **الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل**"،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، لبنان،2007
- أمين عويسي" **أساسيات مناهج الاستشراف**" مطبوعة منشورة جامعة فرحات عباس سطيف، 2018.
- حكيم نجم الدين،" **اتفاقية التجارة الحرة القارة الافريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟**" مركز الجزيرة للدراسات، نشر في 31يناير2021.

*- Chaucey Wilson"" **brainstorming and beyond: A user centered design method**", Morgan kaufmann2013,p03*
*- Kako nubukpo, et autres " **sortir l'afrique de servitude monétaire : a qui profite le franc CFA** ?, Paris, la dispute, 2016,P43.*

Sites web :
-www.aps.dz/ar/economie/73462-2019-07-05-16-29-20, consulté le 11 /02/2021.
- https://r2ej.com 223522 consulté le 05/02/2021.
-www.aps.dz article publie le 02/01/2018.
-www.al-binaa.com/archives/277038 article publie le 20/11/2020.
- www.afdb.org consulté le 10/02/2021
- www.spa.gov.sa/1691190. consulté le 02/02/2021.
- www.unido.org consulté le 10/02/2021.
- www.banquemondial.org/afrique. consulté le 11/02/2021.
- www .tv5mondeinfo, monnaie unique : a quand l'eco ? publiée le 09 sept 2020